



تغطيات اخبارية شاملة بقد صها محررو الصدا وموفدها صنا الصانيا ومراسلو الوكالات



فيا نداء له يوم امس..

طالباني يهيب بالقوى السياسية إلى اعلان مواقف صريحة ضد الارهاب ومساندة الخطة الامنية



خلق بيئة اجتماعية وفكرية رافضة للغلو ونافرة من التطرف، داعية إلى التآزر والتحالف من اجل تحقيق الأمن والاستقرار في ربوع العراق.

جلال طالباني
رئيس جمهورية العراق



اعتداء ارهابي يستهدف سوق حيوية امس في تكفيل صفا

بغداد / الصدا
أهاب رئيس الجمهورية جلال طالباني بالأحزاب والقوى السياسية إلى اعلان مواقف رسمية صريحة واضحة تدبني الارهاب وتساند الخطة الامنية وتؤازر القائمين عليها.
ودعا طالباني رجال الدين وخطباء المساجد، إلى "نشر دعوات الاديان السماوية إلى التسامح والمحبة ونبذ الكراهية والبغضاء وتكفير كل من يرتكب الجرائم النكراء مستترا ببراقع دينية".
جاء هذا في نداء وجهه رئيس الجمهورية يوم امس، وتلقت (المدى) نسخة منه، وأشار فيه إلى "تعزيز الخطة الامنية للحكومة ودعم جهود رئيسها

الدفاع: الميليشيات تعيق خطة أمن بغداد

بغداد / الصدا
أكد قائد العمليات المشتركة في وزارة الدفاع اللواء الركن عبد العزيز محمد ان اجز العوفات التي تواجه قوى الامن في تطبيق الخطة الامنية وجود الميليشيات المسلحة . وقال خلال مؤتمر صحفي اسبوعي عقده امس في وزارة الدفاع حضرته (المدى) ان خطة (التقدم) مما الى الامام وللأسف الشديد تواجه معوقات منها مسالة الميليشيات المسلحة وحمل الاسلحة اثناء تطبيق الخطة كذلك عدم التزام بعض المواطنين بضوابط منع التجوال مما

حكومة.. ام حكومات؟!!

لايد لاعضاء الحكومة ، لأحزابها ، للكتلة المؤلفة منها ان تصمم امرها فيا موقف واضح وصريح فيا الوقوف ضد الارهاب والجريمة والتهمجير والقتل ومنع الحريات ، وليختلفوا بعد هذا

هيئة التحرير

تضال العراقيون خيرا يصعدو كتل برلمانية ممثلة لمختلف اطراف الشعب العراقي، عبر انتخابات حرة ونزيهة.. وازداد العراقيون تآزلا بعد نجاح تلك الكتلة في الاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية.. برغم الرغبة العميقة التي تعتمل في نفوس السواد الاعظم من العراقيين في ان لا تكون الاصطفافات السياسية قائمة على ما قامت عليه من اعتبارات اتنية وطائفية. ولكن كان هذا هو واقع الحال، ولعل مهمة المخلصين تكمن في استثمار (واقع الحال) الراهن، والوصول به إلى وضع برلماني وحكومي منتج لصالح بناء الدولة والمجتمع على اسس الديمقراطية والعدالة والرفاه.

في ضوء هذا الامل تضال العراقيون بحكومة وحدة وطنية، نجحت في توفير قاعدة تمثيل واسعة. ولكن ما يقلق العراقيين الآن هو ملاحظة ان الكثير من قادتهم الحكوميين والبرلمانيين ما زالوا يتصرفون على اساس علاقتهم مع بعضهم ما قبل تشكيل الحكومة والبرلمان. علاقات، ليس من الصعب على المرء ان يشم منها رائحة عدم الثقة وعدم الاطمئنان والرغبة في تكريس روح الاختلاف والترصد والتحسب. هذه الرائحة التي اركمت انوف سنتين قسومها، وهم يرون الترشقات التلفزيونية التي لم تزد الطين إلا بلة، تراشقات المختلفين التي اسهمت في جانب منها في تغذية العنف، ومدد باسباب بقاءه وانتاج اذرة تأثيره. أراد العراقيون ان يطمئنوا وهم يدهفون باولئك المختلفين في سنهم الثالثة إلى قاعة البرلمان، ليختلفوا فيها على اساس مفهوم من (اللعبة الديمقراطية) واشتراطاتها. ولكن المشكلة ان قلق العراقيين ما زال مستمرا.
لقد ساعدنا الساسة المختلفون حين اتفقوا على تشكيل حكومة وحدة وطنية. غير ان ودافعنا للقلق ما زالت مستمرة باستمرار اعضاء الحكومة (الموحدة) على التصرف متفرقين.
لن يحتاج القادة العراقيين إلى ان تقدم لهم براهين هذه النضرة. انهم متابعون جيدون حتما لتصريحات بعضهم. هذه التصريحات تكشف إلى أي حد ان المجتمعين في حكومة وحدة ليسوا بالمتوحدين. ان من حقنا ان نتساءل ما اذا كان القادة العراقيون، حين ادوا اليمين الدستورية، قد قرأوا البرنامج العام للحكومة أم لا؟ بالتأكيد ان هؤلاء قرأوا البرنامج، وبالتالي فهم مطالبون بالالتزام به والعمل على تنفيذه. ولكن تصريحات الكثير منهم لا تسعف هذا التأكيد.
لنلاحظ الإختلاف المخجل حول دعم خطة أمن بغداد. والتصريحات الواضحة والمبطنة بهذا الصدد اكثر من ان تحصى.. ولنلاحظ مثلاً الصمت الغريب الذي لاذ به كثير من اعضاء الحكومة حيال مقتل الزرقاوي.. ولنلاحظ مثلاً أيضاً التصريحات الاشد غرابة التي يواجه بها بعض القادة العراقيين اجراءات الحكومة حين تريد استهداف اوكر الارهاب والجريمة هنا أو هناك.
هذه امثلة محدودة عن عدم اتفاق النيات. وحين تختلف النيات إلى هذا الحد، نستطيع ان نتساءل إلى أي حد يمكن لنا ان نصير على مثل هذه الاختلافات التي يدفع ثمنها العراقيون دماً وآلاماً.
نحزم انه لايد لاعضاء الحكومة، لأحزابها، للكتلة المؤلفة منها ان تصمم امرها في موقف واضح وصريح لا يقبل اللبس في الوقوف ضد الارهاب والجريمة والتهمجير والقتل ومنع الحريات، وليختلفوا بعد هذا ما شاء لهم الاختلاف.

الجيش الأمريكي: مقتل ١٥ إرهابياً واعتقال ٣ آخرين في بعقوبة

بغداد / الصدا
أكد الجيش الاميركي أمس الثلاثاء ان ١٥ إرهابياً قتلوا ولقي القبض على ٣ آخرين في عمليات عسكرية قامت بها قوات التحالف شمال بعقوبة.
وقال الجيش الاميركي في بيان ان "قوات التحالف قتلت ١٥ ارهابيا وقت القبض على ثلاثة آخرين خلال عمليات قامت بها شمال بعقوبة".
واضاف البيان ان العملية "استهدفت اشخاصا على صلة بعضو قيادي في شبكة القاعدة في العراق سبق ان استهدف في عمليات سابقة لقوات التحالف".
ولم يكشف البيان عن اسم هذا القيادي.
واضاف البيان ان طائرة اميركية شاركت في العملية اصطدمت باحد خطوط الضغط العالي فتعرضت لعطل ما اضطرها إلى الهبوط اضطراريا من دون ان يسفر ذلك عن وقوع ضحايا او اصابات.
واوضح بيان الجيش الاميركي ان "قوات

مجلس النواب يهيب إلى قادة الكتل موضوعة تشكيل اللجان الدائمة

بغداد / الصدا
اعلن بيان لمجلس النواب امس، تلقت (المدى) نسخة منه ان هيئة المجلس الرئاسية وعضاء اتفقوا على ان يعقد رؤساء الكتل البرلمانية او من ينوب عنهم اجتماعا لفرش الجاد التوازيات التوافقية في توزيع اعضاء مجلس النواب على اللجان الدائمة.
وكان مجلس النواب قد عقد امس جلسة اعتيادية لمناقشة عدد من القضايا المدرجة على جدول اعماله.
وفي فقرة أخرى من جدول الأعمال، قدم بعض اعضاء مجلس النواب بيانات تناولت القضايا الامنية والسياسية والاقتصادية، فضي الوقت الذي أعلن النائب الجلد افرام عن اعتقال القوات الاميركية السيد عضو المجلس البلدي في منطقة بغداد الجديدة، طالب القوات المذكورة بضرورة الحفاظ على حياته واطلاق سراحه فوراً. أما النائب وائل عبد الطيف فقد اقترح ان يمنح اعضاء مجلس النواب الوقت الكافي لفرش مناقشة ميزانية عام ٢٠٠٧، كما أشار إلى موضوع آخر يتعلق باطلاق سراح المعتقلين لدى القوات الاميركية وعد ذلك امراً سياسياً، مطالباً بأن يكون امراً قضائياً ليحفظ استقلال القضاء.

اغتيال عدد من ضباط الجيش والشرطة في العمارة

ضابط في احدى القطعات العسكرية في بغداد وتم اغتياله في منزله وامام عائلته في حي المعلمين القديم. وفي حادث آخر ومجموعة من افراد الشرطة، واعلن مصدر في شرطة المدينة ل (المدى) ان المقدم مكي مندي المالكي أمر فوج في الجيش اغتيل بسبب خلاف عائلي وسط المدينة.
وعلى صعيد متصل اقتحم مجهولون منزل الملازم اول علي عامر الدراجي وهو

البلديات: توزيع بعض الاراضي في النجف مخالف للقانون

بغداد / الصدا
اعلن مصدر مسؤول في وزارة البلديات والاشغال العامة بان توزيع الاراضي السكنية الذي تم مؤخراً من قبل محافظة النجف الاشرف كان مخالفا لامر رئيس الوزراء بايقاف البيع

شهدت محافظة ميسان امس سلسلة من عمليات الاغتيال طالت ضباطاً في الجيش ومجموعة من افراد الشرطة، واعلن مصدر في شرطة المدينة ل (المدى) ان المقدم مكي مندي المالكي أمر فوج في الجيش اغتيل بسبب خلاف عائلي وسط المدينة.
وعلى صعيد متصل اقتحم مجهولون منزل الملازم اول علي عامر الدراجي وهو

حكومة الوحدة الوطنية، بطبيعتها، ولأنها تعمل وفقاً للاجماع، قد تفهم بأنها ضعيفة. لكن، ومرة أخرى، ان تخفيض عدد القوات الاجنبية سوف يقوي حكومتنا النامية لتندوم طوال السنوات الاربعة المقترضة لها.
وبيمنها يحاول العراقيون الحصول على استقلالهم من الولايات المتحدة ومن دول التحالف، أي تولي مسؤولية اكير في قراراتها، خصوصاً ما يتعلق بالامن، فانه لا تزال هناك بعض المتنفذة التي تحاول حرمان حكومتنا من اتخاذ أي دور فعال في اتخاذ القرارات الرئيسية.

اذا ما واصلت المسألة الطائفية احداث صراع مع جيران العراق، فان هذه المسألة تتطلب الانكياب عليها على الفور وبصراحة - ليس تحت غطاء كراهية وجود القوات الاجنبية. ان انسحاب القوات الاجنبية سوف يضر عن الحكومة العراقية في عيون ابناء شعبها. لقد تطلب تشكيل حكومة الوحدة الوطنية دهماً، كما شعر البعض لم تكن هذه مهمة سهلة، لكنها تمثل انجازاً مهماً، باعتبار ان العنصر المتعاطي مع بعض جيراننا الذين إلى الآن على الاقل يتعاطفون مع المقاومة بسبب ما يسمونه "قوات الاحتلال".

القوات المتبقية ستعود إلى ديارها في نهاية عام ٢٠٠٧، الانسحاب النهائي لقوات التحالف من الشوارع العراقية سوف يساعد العراقيين، الذين ينظرون إلى القوات الاجنبية كقوات احتلال وليست محرة كما كانوا يقولون. ان ذلك سيزيل الحواجز النفسية الاسباب التي دفعت العديد من العراقيين للانضمام في البداية إلى ما يسمى "المقاومة". ان انسحاب القوات سوف يسمح أيضاً للحكومة العراقية المتعاطي مع بعض جيراننا الذين إلى الآن على الاقل يتعاطفون مع المقاومة بسبب ما يسمونه "قوات الاحتلال".

باتصال مباشر مع مكتب رئيس الوزراء. وبالرغم من دورة العنف التي تبدو بلا نهاية في العراق اليوم، فان خطة كهذه هي الاقن موضع التنفيذ. فقد تم اطلاق جميع المحافظين على الهدف النهائي. لقد وافق رئيس الوزراء الحالي، نوري المالكي، على الخطة، وكذلك قوات التحالف، وتم اجراء تقييم لكل محافظة. لا احد يعتقد بأنها ستكون مهمة سهلة، لكن هنالك تصميم من قبل العراقيين وقوات التحالف على البدء باتخاذ الخطوات النهائية لتكون الحكومة العراقية ذات مسؤولية كاملة وعرضة للمحاسبة امام شعبها في

الامنية. وستتولى كل منها السيطرة على وضعها الأمني، إلا اذا حالت ازمة كبيرة دون ذلك. لكن قبل حدوث هذا، يتوجب على كل محافظة ان تليي اثنى متطلبات الملحة شرط منحها السيطرة. على سبيل المثال، يجب ان يكون مستوى تهديد النشاطات الارهابية اوطناً أو ينحو نحو الانخفاض. يجب ان تعتبر قوات الشرطة والجيش العراقي قادرة على التعامل مع العصابات الاجرامية، والجماعات المسلحة والمليشيات، وقادرة على السيطرة على الحدود. يجب ان يكون هنالك مركز للقيادة والسيطرة الفعالة ويشرف عليه محافظ،

موفق الربيعي
ثمة الكثير من الاحاديث حول انسحاب القوات الاميركية وقوات التحالف من العراق، ولكن لم يحدد حتى الآن جدول زمني لذلك. ومع هذا، فهناك "خطة طريق" غير رسمية لتخفيض عدد القوات الاجنبية تؤدي بانهاية إلى انسحاب كامل للقوات الاميركية. ولا تعتمد خطة الطريق هذه فقط على سلسلة من التواريخ، بل مجموعة من الانجازات من اجل حفظ الامن في العراق.
يتكون العراق من ١٨ محافظة، تتراوح في درجات مختلفة من الناحية